



منتدى المجتمع المدني الإقليمي  
قبيل المنتدى العربي للتنمية المستدامة  
2019



مذكرة توضيحية  
بيروت في ٨ أبريل ٢٠١٩

## الخلفية:

## أهداف منتدى المجتمع المدني:

في عام ٢٠١٨، بادرت مجموعة من شبكات المجتمع المدني في الدول العربية إلى تأسيس «منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة» تضم إلى جانب شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الفروع العربية للشفافية الدولية، ومنظمة المعوقين الدولية (الفرع العربي)، والإتحاد العربي للنقابات، والتحالف الدولي للموئل، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، والشبكة العربية من أجل ديمقراطية الانتخابات.

وتحتّم التحديات التنموية التي تواجهها معظم البلدان العربية على المجتمع المدني أن يكون شريكاً في العملية التنموية وأن يلعب دوراً رئيسياً في عملية الرصد والمراقبة ومساءلة السياسات. وجرياً على عاداتها، تنظم المنصة «المنتدى المدني الثاني حول التنمية المستدامة» يوم الاثنين في الثامن من نيسان/أبريل. وستقوم بدعوة مجموعة من الخبراء ونشطاء المجتمع المدني في الدول العربية لمناقشة السياسات التنموية المتعلقة بخطة عمل 2030 مع التركيز على الأهداف المقترحة على جدول أعمال المنتدى رفيع المستوى والمسارات التحضيرية على المستويين الوطني والإقليمي. على أمل أن ينتهي «المنتدى المدني الثاني» إلى إقترح التوصيات التي تُرفع إلى المنتدى العربي حول التنمية المستدامة ومن خلاله إلى المنتدى رفيع المستوى في نيويورك.

### سوف يتناول المنتدى المدني الثاني المحاور التالية:

- الأوجه المتعددة للمساواة في المنطقة العربية
- الحوكمة الرشيدة والأمن والسلام
- الشراكات والمسارات الوطنية والإقليمية والدولية في سبيل التنمية المستدامة

يسعى المنتدى الثاني إلى استكمال المساعي والجهود التي بذلها المجتمع المدني في إجتماعاته الإقليمية خلال العام المنصرم. ومنها، إلى جانب المنتدى المدني الاول، المنتدى المدني الموازي للقمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة. حيث ستعرض الجلسة العامة الاولى أبرز الرسائل والتوصيات الصادرة عنهما. ومن ثم سيركز المنتدى الثاني على المحاور الثلاثة المذكورة أعلاه من خلال أربع مجموعات عمل تقترح خطط عمل وأنشطة بهدف تحقيق الأهداف التنموية بالشراكة مع المجتمع المدني.

ستتوسع مجموعة العمل الأولى في مناقشة «أوجه عدم المساواة» مع التركيز على العمل والتعليم، والأخذ بالتوصيات السابقة التالية:

- وقف جميع سياسات التقشف المعتمدة في بلدان المنطقة وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية تقلص الفجوة بأوجهها المتعددة وإعادة النظر بمفهوم الضرائب
- اعتماد الضرائب التصاعديّة على الدخل والثروات وتعديل الإعفاءات الوطنية وتعزيز الشفافية وتقوية آليات المساءلة في هذا المجال

يجتمع المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك في شهر تموز/ يوليو من كل سنة لرصد ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الإلتزامات المتعلقة بتطبيق خطة عمل ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. سينعقد المنتدى هذا العام في الفترة بين ٩ و١٨ تموز/يوليو، ويركز على «تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة»، وسيتم التعمق في الأهداف التالية:

الهدف ٤ - التعليم الجيد

الهدف ٨ - العمل اللائق والنمو الإقتصادي

الهدف ١٠ - الحدّ من أوجه عدم المساواة

الهدف ١٣ - العمل المناخي

الهدف ١٦ - شفافية الحوكمة والمجتمعات الآمنة والوصول إلى القضاء

بالإضافة إلى الهدف ١٧ الذي يتناول «عقد الشراكات لتحقيق الأهداف» وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى ٢٠١٩، ستقوم ٥١ دولة بتقديم الإستعراضات الوطنية الطوعية، منها ٦ دول عربية وهي: الجزائر، موريتانيا، العراق، الكويت، عمان وتونس.

وكما جرت العادة، ستعقد الأسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية المنتدى العربي للتنمية المستدامة وهو ملتقى سنوي إقليمي تحضيراً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. سينعقد المنتدى على مدة ثلاثة أيام من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل، وسيتمحور حول موضوع «تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية»، وسيتضمن جلسات عامة ومجموعات عمل متخصصة. متطرقاً إلى المحاور التالية:

المحور ١ - التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي، واستعراض تنفيذ أهداف محددة

المحور ٢ - المحور الرئيسي للمنتدى: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية

المحور ٣ - المسارات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما فيها الاستعراضات الوطنية الطوعية والرسائل التي ستحملها المنطقة إلى مؤتمّر القمة العالمي

## المجتمع المدني في المسارات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مع التركيز على التالي:

- اعتماد آليات تنسيقية واستشارية تهدف الى بناء وتعزيز شراكة فاعلة بين الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي وتطوير آلية في جامعة الدول العربية تمنح المجتمع المدني الصفة الاستشارية وتعزز امكانية مشاركته في المداورات التي تهتم في الشؤون العامة والتنمية في المنطقة العربية
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المسارات الدولية: الإستعراضات الوطنية الطوعية والإستعراض الدوري الشامل

## أما في مجموعة العمل الرابعة حول «شركات وطنية وإقليمية ودولية لتحقيق أجندة 2030»، سيتوسع المشاركون في مناقشة سبل الشراكة مع المجتمع المدني انطلاقاً من التوصيات التالية:

- إطلاق حوار متعدد الاطراف من أجل إعادة صياغة العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين المجتمع والسلطة على أسس واضحة تقوم على تحديد دقيق للواجبات والحقوق والذي يعزز المواطنة والمشاركة المواطنة في الشأن العام
- تنظيم حوار مجتمعي بين السلطات (وطنية أو محلية) ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل شرائح واسعة من المواطنين، من أجل تبادل الآراء والتشاور حول التحديات والسياسات العامة الضرورية لمواجهتها. يمكن أن يكون الحوار ثنائي، أو في جلسات إستماع بين المعنيين، أو لقاءات تشاورية موسعة متنوعة وشاملة أو قطاعية أو محلية
- اعتماد الاطراف المعنية بالشراكة معايير ملزمة في النزاهة والشفافية والمساءلة والمكاشفة والمحاسبة
- توفير فرص وآليات تستند إلى مساءلة القطاع الخاص كفاعل تنموي مما يتطلب تعزيز إمكانيات الرقابة والوصول الى المعلومات حول المشاريع والبرامج الاقتصادية
- مساءلة إتجاه الجهات المانحة الذي يدعم إنخراط القطاع الخاص في التنمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإعادة تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية لتشمل المساعدات الإنسانية والعسكرية والأمنية، وذلك في ظل تراجع الدول بالتزاماتها في تقديم 0.7% من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة التنموية الرسمية
- الالتزام بالملكية الوطنية حسب الأولويات التنموية للبلد وإتاحة الحيز السياسي، بالإضافة الى الالتزام بمبادئ الشراكة والديمقراطية والشمولية في تحديد الأهداف والأولويات التنموية

• اعتماد نظم الحماية الاجتماعية الشاملة على أساس المقاربة الحقوقية إنطلاقاً من أرضيات الحماية الاجتماعية

- إلغاء الحوافز الضريبية التمييزية والجنات الضريبية
- إزالة كافة المعيقات أمام تحقيق المساواة بين النساء والرجال، وتمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها الفعالة في التنمية، والتقدم من العبارات الشكلية إلى قبول فعلي مبدأ إزالة التمييز في النصوص والخطاب وفي الممارسة، والتصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز، كما الإعتراف بالقيمة الإقتصادية لعمل الرعاية دون أجر التي تقوم به النساء في المنطقة وتثمينه.
- إيجاد نماذج إقتصادية جديدة مثل الإقتصاد التعاوني والاقتصاد الاجتماعي بما يعزز المشاركة ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

## وسينطلق عمل المجموعة الثانية «الحوكمة والأمن والسلام» من التوصيات التالية:

- إستقلال القضاء ومحاكمة الفاسدين بما يضمن إسترداد الأموال المنهوبة والمهربة وإعادة تدويرها في الموازنات العامة لخدمة السياسات التنموية. ويتطلب هذا جهداً إقليمياً وعالمياً تشاركياً لتتبع هذه الأموال التي تقدر بالمليارات
- بناء ديمقراطيات دستورية تضمن حسن التمثيل والمشاركة المجتمعية الواسعة وإنتقال السلطة السلمي من خلال إنتخابات عامة ودورية
- الإصلاح والشفافية في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية
- وضع أسس واضحة لتسجيل الشركات ونشر أسماء المالكين المستفيدين بما يضمن الشفافية ومحاربة التدفقات المالية غير المشروعة تجنباً لتضارب المصالح، بما يضمن حماية الموارد والأموال العامة
- ضمان حرية الرأي والتعبير والمساءلة وحق الحصول على المعلومات
- إعطاء الأولوية لتحرير الأراضي المحتلة ولتحقيق السلام والأمن والمحافظة على وحدة الأراضي الوطنية للدول في المنطقة انسجاماً مع الإعلان السياسي للأمم المتحدة الذي يربط بين تحقيق التنمية والسلام
- توفير الحماية والخدمات للاجئين في بلدان الإيواء والعمل على عودتهم الطوعية والأمنة إلى أماكن سكنهم الأصلية وفق القانون الدولي

وستركز الجلسة العامة الثانية على مناقشة أدوار الفاعلين التنمويين والشراكات والمسارات في سبيل تحقيق الأهداف التنموية. كما تناقش مجموعة العمل الثالثة «مشاركة المجتمع المدني في المسارات المتعلقة بأجندة 2030» لتقديم إقتراحات تعزز دور ومشاركة



[www.annd.org](http://www.annd.org)  
[2030monitor.annd.org](http://2030monitor.annd.org)  
[civicspace.annd.org](http://civicspace.annd.org)

 Arab NGO Network for Development  
 @ArabNGONetwork  
 Arab-NGO-Network-for-Development  
 anndmedia